حول مستقبل فلسطين، وفي وقت كان فيه مطلب استقلال فلسطين تحت السيادة العربية مرفوعاً من قبل دول الجامعة، الى جانب شعارات تنادي برفض الوجود او الكيان اليهودي او الانفصال في كيان يهودي مستقل في فلسطين. وهذا يشير الى ان دول الجامعة، كما سيظل حالها لوقت طويل، كانت، وهي تتشدد في رفض مطالب الجانب الصهيوني، تُغيّب الوجود السياسي المستقل والمقتدر للجانب العربي الفلسطيني الذي كان عليه ان يجابه الوجود الصهيوني.

وحين التأم «مؤتمر لندن» في ايلول ١٩٤٦، وضم وفودا على مستوى رفيع من الدول العربية ووفداً بريطانياً رفيع المستوى هو الآخر، رضيت الحكومات العربية بان تتفاوض مع بريطانيا حول مستقبل فلسطين بغياب الهيئة العربية العليا ممثلة الشعب العربي الفلسطيني، ورضخت بهذا الموقف لبريطانيا التي رفضت توجيه الدعوة للهيئة واكتفت بتوجيه دعوات لأفراد منها بصفتهم الشخصية، ولم تضع الدول العربية وجودها كشرط للشروع في المفاوضات، على الرغم من أنها طلبت ذلك في البداية، ثم تخلت عن طلبهاامام اصرار بريطانيا(٥).

واستمر موقف الجامعة العربية، بدولها كافة، على حاله في تجاهل الاستقلال الفلسطيني عملياً، حتى بعد ان سمحت الظروف للصهيونية بالاعلان عن قيام دولتها في فلسطين في الخامس عشر من أيار ١٩٤٨، وبعد ان بدأ العرب الفلسطينيون انفسهم يتنبهون، بصورة أجلى، الى ضرورة اعلان استقلالهم ويطالبون به. بل ان استجابة دول الجامعة العربية لهذا المطلب كشفت عن الحقيقة بأكثر مما فعل تجاهلها لأهميته، فحين قرر مجلس الجامعة العربية، آخر الأمر، تشكيل ادارة عربية فلسطينية سماها «الادارة المدنية المؤقتة في فلسطين» حدد صلاحياتها حصراً بـ «تسيير الشؤون المدنية العامة والخدمات الضرورية». ونص قراره ذاته، منعاً لاي التباس، «على ان لا يكون من اختصاصها في الوقت الحاضر، الشؤون العليا»(٦) التي صارت بيد الدول العربية. ثم ان هذه الادارة المؤقته ذات الصلاحيات غير السياسية، وغير العسكرية بطبيعة الحال، لم تر النور، ولم يقدر لمشروع الجامعة العربية بشأنها ان يتحقق.

ولما اجتمعت اللجنة السياسية للجامعة العربية في اوائل ايلول ١٩٤٨، جددت البحث في موضوع انشاء الادارة الفلسطينية، أمام مطالبة الهيئة العربية العليا باعلان دولة عربية في فلسطين، رداً على اعلان قيام الدولة الصهيونية. وكان مجرى الاحداث قد بين سداد واهمية والحاح هذا المطلب، كما أن الضغط كان قد اشتد من اجل وضعه موضع التنفيذ. وكشفت مناقشات الجامعة العربية عن ان الدول العربية، مراعاة منها لموقف ملك الاردن المعارض للاستقلال الفلسطيني، لم تجرؤ على تحقيق هذا المطلب. واكتفت اللجنة السياسية بتقرير سداد الفكرة وقررت، في الوقت ذاته، تأجيل تنفيذها. ويبدو ان ذلك قد استفز الهيئة العربية العليا، التي اعلنت من جانبها، في اواخر ايلول، عن تشكيل حكومة عموم فلسطين برئاسة احد اعضائها احمد حلمي باشا. واعلنت ان «فلسطين بأجمعها وحدودها المعروفة قبل انتهاء الانتداب البريطاني دولة مستقلة»(٧)